

أسباب الهجرة غير الشرعية للجامعيين وأثارها على المجتمع الجزائري

Causes of Illegal Immigration and its Effects on Algerian Society

لبيض ليندة

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله (الجزائر)، labiod@centre-univ-mila.dz

النشر: 2024/12/31

القبول: 2024/12/07

الاستلام: 2024/06/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في الهجرة غير الشرعية للشباب الجامعي المتخرج تحديدا الأسباب على اختلافها والأثار التي تخلفها على المجتمع لتعيق نموه واستقراره من خلال عينة من الشباب الجامعي والمقدرة بـ 70 طالب تم اختيارهم بطريقة عشوائية ينتمون إلى تخصصات مختلفة للتعرف على آرائهم عبر استبيان ضم 35 عبارة تم تحليله بالإستعانة بأساليب احصائية منها مايكشف عن العلاقة ومنها مايبحث في قوة التأثير وقد دلت النتائج على أن هناك أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية تدفع بالجامعيين للهجرة غير الشرعية مما يؤثر ذلك على درجة استقرار المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية ؛ خريجي الجامعة ؛ الإستقرار المجتمعي .

Abstract:

This study aims to investigate the illegal immigration of university graduates, specifically the various causes and the effects it has on society to hinder its growth and stability through a sample of university youth, estimated at 70 randomly selected students belonging to different disciplines to identify their opinions through a questionnaire that included The results indicated that there are economic, social and political reasons that push academics to migrate illegally, which affects the degree of stability of Algerian society.

Keywords: Illegal immigration ; University graduates ; Society .

1. مقدمة:

تساعدهم على بناء أسر وتحقيق طموحات قد يعجزون عن الوصول إليها في بلادهم الأم فيبحثون عن فرص تحسين المستوى وتحقيق الذات خارج حدود الوطن، ضنا بكثرة الفرص هناك وسهولة الحياة مع ارتفاع قيمة العملة مقارنة بالعملة الوطنية مما يساعدهم على تحقيق الكثير من الأهداف في وقت وجيز. لهذا يلجأ الكثير من الشباب بهذه الإعتقادات إلى الهجرة ونظرا لصعوبة الإجراءات القانونية لهاته

أمام تعقد الحياة في جميع مجالاتها ورغبة الأفراد لتحقيق آمالهم وتلبية احتياجاتهم وغلاء المعيشة وعجز البعض على الحصول على أدنى مقومات الحياة البسيطة، ومع التطور السياسي وكثرة الوعود بالراحة الإجتماعية والإقتصادية في المشاريع السياسية والبرامج الإنتخابية يسعى الشباب إلى تحقيق مستقبلهم والبحث عن الأفضل بالنسبة لهم بضمان فرص عمل

و عبر هذه الدراسة نحاول البحث في الهجرة غير الشرعية للجامعيين من خلال الإنطلاق من التساؤل الرئيسي التالي:

هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين أسباب هجرة غير الشرعية للجامعيين واستقرار المجتمع الجزائري؟

للإجابة عن هذا التساؤل استعنا بالتساؤلات الفرعية التالية:

- هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الأسباب الإقتصادية للهجرة غير الشرعية للجامعيين واستقرار المجتمع ؟

- هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الأسباب الإجتماعية للهجرة غير الشرعية للجامعيين واستقرار المجتمع ؟

- هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الأسباب السياسية للهجرة غير الشرعية للجامعيين واستقرار المجتمع ؟

1.1. أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوردتها في:

-الكشف عن مدى اقتناع الجامعيين بالهجرة غير الشرعية كحل للصعوبات المادية والإجتماعية التي تعرقلهم في تحقيق أحلامهم.

-الكشف عن الإختلافات الفكرية الموجودة بين الشباب غير الجامعي والشباب الجامعي في فهم مخاطر ودوافع الهجرة غير الشرعية على الحياة الفردية والإجتماعية.

-الكشف عن مدى اندماج الشباب الجامعي مع الحياة الإجتماعية القائمة والوعي بمصير المهاجرين غير الشرعيين في حال اتخاذ الهجرة غير الشرعية سبيلا لتغيير حياتهم.

2.تحديد المفاهيم

الأخيرة يفضلون الهجرة غير الشرعية برغم مخاطرها وتهديدها لحياتهم وأمانها قبل الوصول إلى الدولة المقصودة، وكذلك التكاليف المادية الهائلة التي يشترطونها بها في كثير من الأحيان موتهم قبل حلمهم.

وأمام رحلة البحث عن تحسين المستوى المعيشي وفرض الوجود الإجتماعي يسعى أيضا الجامعيين إلى الهجرة غير الشرعية كحل متاح رغم خطورته والإغراءات التي يقدمها، خاصة بعد رحلة سنين في التكوين العلمي ونيل شهادة جامعية معتمدة تساعدهم للولوج لعالم الشغل وضنا منهم أنهم قد ينالون فرص أحسن من الشباب العادي يقتنع هؤلاء بالهجرة غير الشرعية متجاوزين كل المخاطر والآراء الإجتماعية والأسرية بفشل هذا السلوك كحل اجتماعي قائم على مبادرات فردية يتم تنظيمها في شبكات متخصصة يبحث مسيرها على العائدات المادية فقط.

وتعتبر الجزائر بلد مركب اجتماعيا واقتصاديا يضم الكثير من الطاقات الشبابية الجامعية المتخرجة سنويا من مختلف الجامعات، ومع انتشار هاته الظاهرة ضمن الحلول الإجتماعية المطروحة رغم أثارها السلبية على الفرد ذاته وعلى المجتمع والوطن ككل. وبسبب ثورة الاتصالات والمواصلات التي ساهمت في تسهيل حركة انتقال الأفراد بين الدول، ومع تغير الظروف الاقتصادية والسياسية، ومع الزيادة المطردة في عدد السكان أصبح الكثير من الشباب الجامعي الجزائري يتطلع إلى الإنتقال إلى الدول الأوروبية.

1.2. تعريف الهجرة غير الشرعية

أوضحت الهجرة غير الشرعية مركز اهتمام الباحثين والسياسيين وصناع القرار فاختلقت الإجهادات الفكرية في توضيح معنى المصطلح من بينها:

"هي الاتجاه نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط بدون وثائق رسمية عبر قوارب الموت أو التسلل إلى السفن التجارية والاختباء فيها أو استخدام وثائق مزورة المطارات". (مخازني، 2015، صفحة 13)

عرفت المفوضية الأوروبية الهجرة غير الشرعية على أنها: "كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، أو عن طريق الدخول إلى الاتحاد الأوروبي بطريقة قانونية عبر الحصول على تأشيرة، ومن ثم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة من دون موافقة السلطات"، (السنجري، المجلد 3)

من خلال القراءات والإجهادات السابقة يمكن تعريف الهجرة غير الشرعية بأنها البحث عن حياة أفضل من خلال السفر بطريقة غير قانونية إلى دول غنية قد تكون عربية أو أوروبية بدفع مبالغ مالية تضمن التنقل والانتقال إلى الدول المستقبلية عبر شبكات منظمة تضمن السفر لكن لا تضمن الوصول بأمان.

1.1.2. أنواع الهجرة غير الشرعية

تنوع أنواع الهجرة وفقاً لمبدأين أساسيين وهما:

المبدأ الأول: حسب المجال الجغرافي

-هجرة وطنية: تكون داخل الوطن الواحد بحثاً عن العمل والسكن والصحة والتعليم وخدمات

إضافية ، وغالباً ما تكون في تحرك السكان من الريف إلى المدينة أين تكون المصانع والخدمات متطورة مما يجعل الحياة سهلة عكس المناطق الريفية .

-هجرة دولية: قد يتجه صاحبها من بلده إلى بلد عربي أكثر ثراءً أو بلد أجنبي كالدول الأوروبية خاصة نظراً لتوفر عناصر الجذب خاصة ما يتعلق بفرض العمل وارتفاع مستوى الأجور وتختلف أسباب الهجرة الدولية منها ما يتعلق بوضعية المهاجر ومنها ما يتعلق بحالة البلد الذي يعيش فيه.

المبدأ الثاني: حسب مدة الهجرة

-الهجرة الدائمة

تعني هجرة الأفراد إلى بلاد خارج وطنهم دون العودة لغرض العيش هناك واتخاذ البلد الجديد بلداً لهم

-الهجرة المؤقتة:

يغادر في هذا النوع المهاجر الوطن لتحسين وضعيته الاقتصادية وتحقيق أحلامه المادية على أمل العودة إلى وطنه في أحسن حال

-هجرة دينية:

يلجأ عبرها بعض المهاجرين إلى أداء مناسك دينية كالحج مثلاً ثم العودة بعد قضاء فترة زمنية محددة معلن عنها قانونياً برحلات رسمية

المبدأ الثالث: حسب قانونية الانتقال

-الهجرة الشرعية:

يتم انتقال المهاجر فيها قانونياً يتمتع بجميع الحقوق والواجبات داخل البلد المستقبل

-الهجرة غير الشرعية:

التنقل دول وجود وثائق تبوئية تتم عن طريق التهريب بجماعات منظمة وسيط بين الشبكة والمهاجر.

2.2. خريج الجامعة

ليعرف على أنه تلك الحالات من الهدوء والسكينة التي تساعد المجتمع على تحقيق أهدافه بسبب التوازن بين مختلف القوى المشكلة له .

ولفهم فكرة الأمن المجتمعي لابد من فهم المقاصد التي أكدت عليهم الشريعة الإسلامية وهي الضرورات الخمس والمتمثلة في الحفاظ على الدين والنفس والعقل والنسل والمال وترتبط كل هذه المقاصد الخمس بجوانب الحياة الاجتماعية فحفظ الدين يرتبط بمكارم الأخلاق والمعاملات وحفظ النسل يرتبط بالحفاظ على النسب والعرض والحفاظ على المال يرتبط بالكسب الحلال والإنفاق الرشيد وما يرتبط به من تكافل مجتمعي. (بصائر، 2011)

ولتحقيق الأمن المجتمعي يجب أن يسود المجتمع الكثير من الأخلاقيات الاجتماعية كالتكافل الاجتماعي والإنتماء للوطن والعدالة الاجتماعية.

2.3.1 أهمية الاستقرار المجتمعي

أثبتت الدراسات العلمية بأن أرقى درجات الاستقرار هي الشعور بالأمن والسلام والذي يرتبط بالكثير من الشروط إذا توفرت وتظهر أهمية الاستقرار المجتمعي في:

-حماية النسيج الاجتماعي وبناء علاقات اجتماعية ايجابية لخلق مجتمع متكامل بعيدا عن الحروب والصراعات خال من الفساد والظواهر السلبية.

-المحافظة على قيمة الفرد وكرامته والضروريات اللازمة لحياة مستقرة وفتح المجال لشبابه للمساهمة في بناء الوطن وحمايته.

مما سبق الاستقرار المجتمعي يعني التعايش مع الأشخاص في الوطن الواحد بسلام ومحبة بعيد عن العنف وسلب الحقوق مع حماية النسيج

يعد التعليم الجامعي عنصرا هاما لتكوين رأس مال بشري مؤهل ليكون حافزا لارتقاء المجتمع في جميع مجالات العلوم. فيساعد الطالب لاكتساب المعارف والمهارات المتقدمة في مجالات نقل المعرفة. ليساهم في تطوير المجتمع.

من هنا يعد خريج الجامعة" هو كل شخص تلقى تكوينا أكاديميا بالجامعة لمدة معينة يتحصل من خلالها على شهادة ليسانس أو ماستر أو دكتوراه في تخصصات علمية وأدبية" وفي محاولته للولوج لعالم الشغل والتكيف مع سوق العمل يجد المتخرج نفسه أمام مشكلتين أساسيتين أولها عدم الاطمئنان لوجود فرص عمل عقب التخرج وثانيهما احساسه بوجود فارق واقعي بين مآدرسه وماهو متوفر ومطلوب وما يحتاج إليه لصناعة مستقبله.

2.3.2 مفهوم الاستقرار المجتمعي:

عرف المجتمع البشري تطورا اقترن بنمط المعيشة للأفراد فكان المجتمع زراعيا ثم صناعيا ثم الآن رقميا. وقد تنوعت التعاريف حول هذا المصطلح باختلاف العلماء الذين تناولوا هذا الموضوع لتحده على أنه مجموعة من الأفراد يتعايشون مع بعضهم البعض وفقا لعلاقات تنظم أهدافهم وتلبي احتياجاتهم يتقاسمون نفس العادات والتقاليد والثقافة والقيم ويخضعون لقوانين واحدة، ليكون بالتالي لكل مجتمع عناصر أساسية تؤثر كليا على حياة الجماعة وتتمثل في الأوضاع الطبيعية ومجموع الأفراد المقيمين بإقليم معين والتنظيم الاجتماعي.

يعد الاستقرار المجتمعي تركيبة مصطلحية يختلف معناها حسب مايشهده المجتمع من تغيرات اقتصادية واجتماعية ودينية وسياسية

2.3-دراسة Capoani.Chabert (2023)

تعد هذه الدراسة مراجعة منهجية تتعلق باستقصاء حالة البحث حول الهجرة والتنوع العرقي وأثرها على الابتكارات، خاصة على المستوى التنظيمي للشركة ومع التركيز على المهاجرين من ذوي المهارات العالية.

تم إدراج 117 مقالة في قاعدة بيانات للدراسات المؤهلة، وتم فحص 47 مقالة في النهاية أثناء صياغة المقال استبعاد 70 مقالا بسبب عدم توافق الملخص مع نطاق وغرض سؤال البحث.. تم بعد ذلك فرز هذه المقالات وتصنيفها وفقا لقاعدة بيانات المصدر، والمؤلف، وسنة النشر، والمجلة، ورمز JEL، والكلمات المفتاحية، والنطاق الجغرافي، والأبعاد الأخرى ذات صلة.

وتجدر الإشارة إلى أن 89.4% من المقالات المختارة اتبعت نهجا تجريبيا، في حين أن 10.6% فقط من المقالات المختارة تناولت القضية من منظور نظري. نُشرت غالبية الدراسات المدروسة بين عامي 2000 و2019. تمت عملية تحليل البيانات من خلال تحليل المحتوى و تحليل الكلمات المفتاحية بالاعتماد على قواعد بيانات أكاديمية محددة، بما في ذلك Scopus و JStor و Google Scholar و EconPapers و Rechr و Iza Migration ResearchGate. شملت المصطلحات التي تم أخذها في الاعتبار "الهجرة غير شرعية" و"الابتكار" و"براءات الاختراع" و"المهاجرون ذوو المهارات العالية" و"النمو الاقتصادي" و"الإنتاجية"

وتبحث هذه الورقة في كيفية تأثير هذه المكونات بما في ذلك التنوع الثقافي وقوى التكتل الديموغرافي والتحصيل العلمي للمهاجرين غير الشرعيين، على نشاط تسجيل براءات الاختراع

الاجتماعي من كل الآفات المادية والمعنوية الظاهرة منها والخفية . (محمد ع.، 2020، صفحة 93)

3.الدراسات السابقة:

1.3.دراسة Malik Mehran Javaid (2024)

بحث في تحديد العوامل الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على قرارات الأفراد بالهجرة غير الشرعية من الهند إلى أوروبا من خلال دراسة الديناميات الأساسية التي تشكل تدفق هذه الهجرة مستخدما منهجا مختلطا يدمج بين تحليل البيانات الكمية والمقابلات النوعية مع عينة من المقبلين على الهجرة من الشباب لاكتساب فهم شامل للمشكلة ودلت نتائج الدراسة على أنه غالبا ما تكون الهجرة غير الشرعية مدفوعة بعوامل اقتصادية مختلفة تدفع الأفراد إلى البحث عن فرص وظروف معيشية أفضل خارج بلدانهم الأصلية. ويلعب عدم الاستقرار الاقتصادي، بما في ذلك الفقر والبطالة والتفاوت في الأجور ومحدودية فرص الحصول على الائتمان ورأس المال، كما يشكل عدم الاستقرار السياسي والنزاعات دوافع هامة للهجرة غير الشرعية، مما يدفع الأفراد إلى البحث عن السلام وفرص أفضل في أماكن أخرى. أما اجتماعيا فتؤدي الهجرة غير الشرعية إلى ظهور ظواهر أخرى أكثر خطورة وتلعب الجريمة المنظمة دورا هاما في عمليات التهريب والاتجار على حد سواء. والمنظمات الإجرامية الضالعة في هذه الأنشطة وغالبا ما تكون هذه المنظمات جيدة التنظيم والتكيف والمرونة. لتظهر ظواهر أخرى كالإتجار بالبشر والإستغلال الجنسي لهاته الفئات التي تعاني من الإهميش الإجتماعي.

الهجرة بالمرتبة الثانية في البحث عن فرص عمل وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية، فضلا عن عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة للدولة بشأن الموارد البشرية وعدم استغلالها اقتصاديا من خلال اتاحة العمل لهم.

4. الإجراءات المنهجية

1.4. مجتمع البحث والعينة

تعتمد كل دراسة للبحث على جملة من المعطيات الميدانية اللازمة للتحليل على مجتمع أصلي يضم مفردات بحثية تشارك في خصائصها ووفقا لموضوع دراستنا تمثل مجتمع البحث في الجامعيين المقبلين على التخرج بجامعة الجزائر 2 خلال السداسي الأول في تخصصات مختلفة تم انتقايم بطريقة عشوائية لننتحصل على 70 متخرج كمفردة بحث وهي عينة كافية لتطبيق التحليل الإحصائي للبيانات بما يعبر عن أبعاد الموضوع محل الدراسة.

2.4. المنهج

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن إشكالية البحث تم اعتماد المنهج الوصفي في هاته الدراسة لأنه يساعد على وصف الظاهرة كميًا وكيفيًا مع إيجاد حلول لها إضافة إلى جمع المعلومات التي ترتبط بشكل مباشر بظاهرة الهجرة غير الشرعية.

5. أدوات جمع البيانات:

يتم استخدام أدوات لجمع معومات محددة من أجل الوصول إلى نتائج تفسر البحث ومن الأدوات التي اعتمدنا عليها في تصميم هاته الدراسة.

1.5. الاستبيان

بما أننا أمام دراسة ظاهرة اجتماعية ذات الصلة بالإنسان وكل مايتعلق به سلوكيا واجتماعيا تم

في الشركات وعلى وجه الخصوص، ليركز التحليل على العلاقة بين تسجيل براءات الاختراع وحصة المهاجرين ذوي المهارات العالية في بلدان المستقبل وقد دلت النتائج على:

-إن للمهاجرين الجامعيين غير الشرعيين مهارات عالية كقوة للابتكار مع تأثيرهم على سوق العمل في بلدان المقصد

-يعد التنوع الثقافي والقوى الديموغرافية والتحصيل العلمي دوافع للإبتكار لدى المهاجرين المتعلمين تؤثر على نشاط تسجيل براءات الاختراع.

-ترتبط هجرة المتعلمين بتعقيدات الهويات الوطنية والأمن والقرارات السياسية في مختلف المجالات.

-إن هجرة خريجي الجامعات يصل إلى أبعد الحدود في تشكيل المناقشات والسياسات العامة المعاصرة، بما في ذلك تلك التي تشمل الحركات القومية.

-تشير الأدلة إلى أن المهاجرين يساهمون في المستوى العام للنمو الاقتصادي.

3.3. دراسة كوجه محمد عبد الله وبختيار صابر (2022)

أجري البحث بمدينة أربيل خلال سنة 2022 على عينة من الشباب بالإعتماد على استبانة ضمت مجموعة من الأسئلة لتحقيق أهداف البحث ومنها التعرف على واقع الهجرة غير الشرعية في إقليم كوردستان وتحديد أهم أسبابها وعواملها، وتحديد عدد من الأساليب والإجراءات للحد من هذه الظاهرة. ومن خلال هذا البحث تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات منها: يأتي دور العوامل السياسية بالمرتبة الأولى في خلق الرغبة بالهجرة، بينما العوامل الاقتصادية تؤثر على

وقد كانت قيمة sig أقل من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي توجد علاقة بين البعد والدرجة الكلية لمحوره أو بعبارة أخرى فكل بعد صادق متسق لما وضع لقياسه. أما عن ثبات الإستبيان فقد دلت النتائج أن قيم معامل ألفا كلومبيخ جيدة حيث جاءت كلها أكبر من 0.6 سواء بالنسبة لعبارات أسباب الهجرة الغير شرعية والتي بلغت 0.912 أو بالنسبة لعبارات اليات استقرار المجتمع وبلغت 0.956، أما القيمة الإجمالية لعبارات الإستبيان بلغت 0.988

6. عرض وتحليل نتائج الدراسة

1.6. عرض نتائج محور البيانات الشخصية.

تم اعداد هاته الدراسة باعتماد مجموعة من المعلومات المتعلقة بالبيانات الشخصية وفي ضوءها سنورد نتائج كل متغير ديمغرافي وهذا من خلال النسب المئوية وقد جاءت كالتالي:

-بالنظر إلى حجم العينة المدروسة والمقدرة بـ 70 مفردة من المقيبلين على التخرج بلغت فيها نسبة الذكور 66.84% في حين مثلت نسبة الإناث 33.16% يتراوح سن أغليبيتهم بين 22-32 سنة وهي المرحلة العمرية التي تتوافق ومحاولة الخريج الحصول على عمل يضمن به مستقبله ويحقق ذاته بعد المرحلة التعليمية.

كما توزع أفراد العينة حسب متغير الشهادة المتحصل عليها بنسبة 53.40 % من ذوي مستوى الليسانس و 47.60 % من ذوي مستوى الماستر. لنستنتج أن الفكرة في الهجرة غير الشرعية مرتبطة بمستوى التعليمي والفكري للشباب ليعتقدوا جميعا أنهم بمؤهلم التعليمي الجامعي يمكن لهم الحصول على فرصة عمل أحسن من شباب لديهم مستويات أخرى. أما عن نوع العمل المشغول من عدمه بالنسبة لبعض

تأسيس استبيان يضم في مجمله 35 عبارة مقسمة على ثلاثة محاور وهي:

المحور الأول: محور البيانات الشخصية

وضم متغيرات الجنس والسن، الشهادة المتحصل عليها والتخصص، الوظيفة المشغولة الآن ومكان الإقامة.

المحور الثاني: محور الهجرة غير الشرعية للجامعيين ويضم ثلاثة أبعاد ضمت 16 عبارة.

المحور الثاني: اليات الإستقرار داخل المجتمع الجزائري وضم 13 عبارة.

وبعد توزيع الإستبيان على أفراد العينة قدرت نسبة الردود بـ 92.24 % المتحصل عليها من خلال عدد الإستبيانات المقبولة/عدد الإستبيانات الموزعة*100 ليتم تفرغ محتوياتها في برنامج spss.

وقد تم بناء استبيان متناسقا من حيث الشكل ومن حيث المضمون تم قياس المتغيرات عبر جمل واضحة مبنية وفقا لمقياس ليكرت الخماسي حتى يمكن الحصول على بيانات قابلة للدراسة إحصائيا.

وقد دلت نتائج صدق الإتساق البنائي لعبارات ومحاور الإستبيان كالتالي:

-بالنسبة للبعد الأول من المحور الأول (الأسباب الإقتصادية) 0.901**

-بالنسبة للبعد الثاني من المحور الأول (الأسباب الإجتماعية) 0.855**

-بالنسبة للبعد الثالث من المحور الأول (الأسباب السياسية) 0.953**

-بالنسبة للمتغير المستقل اسباب الهجرة غير الشرعية للجامعيين 0.817**

-بالنسبة للمتغير التابع الإستقرار داخل المجتمع الجزائري 0.742**

جدول 1: الأسباب الاقتصادية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المجال
3.91	1.124	الرغبة في الحصول على أجور مرتفعة مقابل العمل المقدم مهما كان نوعه
3.98	0.956	الإعتقاد بوجود فرص عمل أكثر وانعدام البطالة في الدول المتطورة عكس الدولة الأصلية
3.55	0.894	نقص اليد العاملة بالدول المستقبلية على اعتبار ان الدول الأوروبية دول النسبة الأكبر فيها شيوخ
3.83	1.098	انخفاض الأجور في البلد الأم وانخفاض القدرة الشرائية
3.77	0.0852	عدم القدرة على شراء سكن أو سيارة خاصة تسهل الحياة
3.73	0.715	الدرجة الكلية للبعد

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات spss

حياة أفضل في نظر كل الفئات العمرية في مناطق سكانية مختلفة.
2.6. عرض نتائج اجابات العينة بالنسبة للأسباب الاقتصادية للهجرة غير الشرعية لخريجي الجامعات.

من خلال الجدول السابق والمتضمن نتائج تحليل البعد الأول من أسباب الهجرة غير الشرعية حيث يتضح لنا أن الدرجة الكلية لهذا البعد قد حققت مستوى موافقة أفراد العينة بدرجة مرتفعة ومتوسط حسابي قدر ب (3.73) وانحراف معياري بلغ (0.715) ليؤكد أفراد العينة وبدرجة عالية مع عدم وجود فروق في تشتت اجاباتهم حول أهمية الاسباب الاقتصادية كعامل اساسي في الهجرة غير الشرعية بالنسبة للجامعيين ،وقد جاء الإعتقاد بوجود فرص عمل أكثر وانعدام البطالة في الدول المتطورة عكس الدولة الأصلية في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر ب 3.98 وانحراف معياري ب 0.956، تلمها الرغبة في الحصول على أجور مرتفعة مقابل العمل المقدم مهما كان نوعه في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدر ب (3.91) وانحراف معياري ب (1.124)، ليأتي انخفاض الأجور في البلد الأم وانخفاض القدرة الشرائية في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.83) وانحراف معياري ب (1.098).وهذا مايتوافق مع دراسة

Malik Mehran Javaid حول العوامل التي تدفع بالأفراد إلى التفكير في الهجرة غير الشرعية وأهمها عم الإستقرار الإقتصادي وظنا منهم بأنهم سيجدون أنفسهم قادرين على الاندماج في سوق العمل بالدولة المستقبلية بسهولة . كما يوثق تيار أحدث الأدبيات التي تركز على تأثير الهجرة على عرض المهام، أن المهاجرين غير الشرعيين يخففون من "الاستقطاب الوظيفي" من خلال

الطلبة فقد كان أغلبيتهم يعمل مهن لدى القطاع الخاص أين يبدلون جهدا كبيرا مقابل أجر ا زهيدا وبلغت نسبتهم 63.01% لتتموقع باقي المفردات البحثية بين عدم الشغل والقطاع الحكومي بنسبتين متتاليتين % 25.35 و 11.64 % . هذا وقد كانت النسبة الكبيرة لمعظم المستجوبين من القاطنين بالحضر وذوي تخصصات علمية حيث بلغت على التوالي 85.07 % و 58.46% .مما يؤكد أن الهجرة غير الشرعية غير محصورة كظاهرة وفكرة لدى الشباب غير المتعلم فقط بل هي حل للبحث عن

دفع المواطنين بعيدا عن المهام الروتينية الكثيفة. (Chletsos, 2020).

فالبحث عن تحقيق الإكتفاء المادي بتحسين مستوى الحياة هو هدف أساسي لهجرة الجامعيين وفقا لما أشار له Capoani. Chabert. لأن ذلك يضمن لهم توفير متطلبات الحياة الضرورية من سكن وسيارة وأجر كافي لسد احتياجاتهم الفردية أو الاسرية.

3.6. عرض نتائج اجابات العينة بالنسبة للأسباب الإجتماعية للهجرة غير الشرعية لخريجي الجامعات.

جدول 2: الأسباب الإجتماعية

الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجال
1.679	2.59	النمو السكاني المتزايد مع قلة فرص العمل
0.864	3.82	غياب العدالة الإجتماعية في الحصول على الحقوق الإجتماعية
0.854	3.71	التفكك الأسري بجميع مظاهره وسوء العلاقات الأسرية والإجتماعية
1.666	3.66	ارتفاع مؤشرات الفقر والحرمان
1.009	2.63	وجود بعض الأصول أو الفروع في الأسرة في الدول المستقبلية
0.395	3.79	الدرجة الكلية للبعد

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات spss

بلغ المتوسط الحسابي للمستجوبين على جميع عبارات المحور (3,79) وهو ضمن مجال موافقة عالية وبانحراف معياري قدره (0.395) مما يشير إلى تقارب آراء أفراد العينة وهذا مانلاحظه على اجاباتهم حيث كانت معظمها بدرجات عالية إلى

عالية جدا لتحتل المرتبة الأولى غياب العدالة الإجتماعية في الحصول على الحقوق الإجتماعية وكثرة الفوارق الاقتصادية والإجتماعية التي تؤكد على وجود هوة في بناء المجتمع وتركيبته بمتوسط حسابي 3.82 وقيمة لإنحراف معياري تقدر ب1.679 تلها على التوالي التفكك الأسري بجميع مظاهره مع ارتفاع مؤشرات الفقر والحرمان بمتوسط حسابي قدر 3.71 و3.66 على التوالي فالمداحيل المتوفرة ليست بالضرورة مؤشرا جيدا لأن ذلك يتوقف على اسعار السلع والخدمات المرتبطة بالبيئة الإجتماعية والاقتصادية مما يؤدي بعجز الأسر على تلبية متطلباتها وتفككها لتظهر انحرافات خطيرة كاللجوء للسرقة ليصبح المجتمع في حالة من الإنهيار الإجتماعي. مع تأكيد البعض على وجود بعض الأصول أو الفروع في الأسرة في الدول المستقبلية فينجذبون نحو النمط الأوروبي للعيش بمتوسط حسابي 2.63 وانحراف معياري 1.009 مما يدفع بهم إلى التفكير بسهولة الهجرة والوصول إلى البلد المقصود. لذلك يؤكد في نتائجه على شعور المهاجرين بالقدرة على تحسين أوضاعهم بتميزهم العلمي الذي سينعكس بالتأكيد على أدائهم العملي بالدول المستقبلية، واكتساب هويات جديدة على حساب الهوية الأصلية الخاصة بهم طالما وأنها تتوافق وتحقيق أهداف مستقبلهم فيطرحون تنوعا ثقافيا يضاها في قيمته الإجتماعية تلك الآمال التي يسعون لتحقيقها.

4.6. عرض نتائج اجابات العينة بالنسبة للأسباب السياسية للهجرة غير الشرعية لخريجي الجامعات.

جدول 3: الأسباب السياسية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المجال
3.91	1.075	الحروب وماتخلفه من صعوبات معيشية قد تكون مستحيلة
3.19	0.734	عدم وجود حرية دينية وسياسية
2.99	1.036	البحث عن تحقيق الذات في ظل التعسف السياسي والديني والاجتماعي
3.70	1.040	التغيير السياسي المفاجئ و تناقض للسياسات والقرارات انعكاساتها على حياة الشباب
3.40	0.919	فقدان الشعور بالأمن والسلم
3.19	0.784	كثرة الصراعات السياسية وانعدام الديمقراطية
3.88	0.584	الدرجة الكلية للبعد

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات spss

تؤشر على أن أغلب أفراد عينة الدراسة لديهم موافقة بدرجة مرتفعة ،
ليأتي المرتبة الثالثة فقدان الشعور بالأمن والسلم بمتوسط حسابي 3.40 وانحراف معياري 0.919. لتعبر باقي القيم المتحصل عليها على قيمة الأفكار المعروضة بمتوسطات حسابية عالية لدى جميع المستجوبين.

وهذا ما اكدت عليه مدرسة كوينهاغن حول الأمن خاصة الأمن المجتمعي الذي يتحقق من خلال أمن الجماعات في شكل بناء سليم للعلاقات ولهذا يعتبر تفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية تدفق بشري متزايد ينجر عنها مشكلات أمنية واجتماعية أخرى اشد خطورة، لذلك يعد الحفاظ على الطاقات الجامعية من هذه الظاهرة مطلباً هاماً يستدعي تدخل سلطة القرار السياسي وتحسين ظروف الحياة السياسية التي تؤثر على حياة الأفراد وحقوقهم في تحقيق طموحاتهم في أمن وسلام.

5.6. عرض نتائج اجابات العينة بالنسبة لأليات استقرار المجتمع لدى خريجي الجامعات

من خلال الجدول رقم 3 أعلاه والذي يتضمن نتائج تحليل بعد الأسباب السياسية حيث يتضح لنا أن الدرجة الكلية لهذا البعد قد حققت مستوى موافقة أفراد العينة بدرجة مرتفعة ومتوسط حسابي قدر ب 3.88 وانحراف معياري بلغ 0.584، وقد جاءت الحروب وماتخلفه من صعوبات معيشية قد تكون مستحيلة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر ب 3.91 وانحراف معياري ب 1.075 حيث تشير هذه العبارة إلى أن أغلب أفراد عينة الدراسة لديهم موافقة بدرجة مرتفعة ، تلها التغيير السياسي المفاجئ و تناقض للسياسات والقرارات انعكاساتها على حياة الشباب في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدر ب 3.70 وانحراف معياري ب 1.040 والتي

البعد قد حققت مستوى موافقة أفراد العينة بدرجة مرتفعة ومتوسط حسابي قدر ب 3.89 وانحراف معياري بلغ 1.854. وقد أشار المستجوبين أن التغلب على العنف السياسي مع قدرة النظام السياسي على أداء التزاماته بما يحقق استقرار المجتمع لما لذلك من تأثير في العلاقات الإجتماعية وقدر ب 3.95 وانحراف معياري ب 1.002، تلهم الرغبة في المشاركة الشعبية السياسية وفتح المجال للشباب الجامعي في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدر ب 3.91 وانحراف معياري ب 1.984 خاصة وأن الدولة تتحمل تكاليف اقتصادية لتأهيلهم علميا ومهنيا لتجعل منهم قوى منتجة شابة تستفيد بطاقتها كل الدول المستقبلية مقابل أجور زهيدة لتأتي العبارتين الرغبة في زيادة الدخل الحقيقي لينعكس على معيشة المواطنين وخلق مناصب عمل والحد من البطالة لتوافر الخدمات والمرافق لإشباع حاجات المواطنين تقليل الفوارق الاقتصادية والإجتماعية وتحسين المستوى الصحي التعليمي والثقافي للمجتمع. القدرة على التكيف الإجماعي ارساء مبادئ العدالة الإجتماعية محاربة الفقر والمشاكل المرتبطة به درجة الرضا النفسي عن الحياة لدى الأفراد بالمجتمع

6.6 اختبار الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين أسباب هجرة غير الشرعية للجامعيين واستقرار المجتمع

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين أسباب هجرة غير الشرعية للجامعيين واستقرار المجتمع

جدول 3: اليات استقرار المجتمع

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المجال
3.95	1.002	التغلب على العنف السياسي مع قدرة النظام السياسي على أداء التزاماته
2.64	1.546	التداول السلمي على السلطة
3.91	1.984	المشاركة الشعبية السياسية
2.87	0.265	محدودية التغيير الدائم في مناصب القيادات السياسية
3.70	1.040	الإستغلال الأمثل والرشيد للموارد الإقتصادية
3.88	1.045	زيادة الدخل الحقيقي لينعكس على معيشة المواطنين
3.88	0.445	خلق مناصب عمل والحد من البطالة
3.79	0.548	توافر الخدمات والمرافق لإشباع حاجات المواطنين
3.33	0.547	تقليل الفوارق الاقتصادية والإجتماعية
3.64	0.369	تحسين المستوى الصحي التعليمي والثقافي للمجتمع
3.55	1.258	القدرة على التكيف الإجماعي
3.49	1.967	ارساء مبادئ العدالة الإجتماعية محاربة الفقر والمشاكل المرتبطة به
2.99	0.412	درجة الرضا النفسي عن الحياة لدى الأفراد بالمجتمع
3.89	1.854	الدرجة الكلية للبعد

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول السابق والذي يتضمن نتائج تحليل المتغير التابع والمتمثل في اليات استقرار المجتمع والذي كانت عدد العبارات التي تقيسه هي 13 حيث يتضح لنا أن الدرجة الكلية لهذا

المجتمع دالة احصائيا وعليه نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 . كما دلت قيمة R^2 المتحصل عليها 0.549 يعني 54.90% من استقرار المجتمع الجزائري تساهم فيه الأسباب الاقتصادية والباقي يرجع لأسباب أخرى فاعلة في هجرة الجامعيين بالجزائر. وفي الحديث عن قيمة التأثير التي تظهر من خلال معامل الإنحدار والبالغة 0.531 وهي ذات تأثير ايجابي ومعنوي وتدل على فاعلية الأسباب الاقتصادية للهجرة غير الشرعية للجامعيين في تحقيق استقرار المجتمع.

8.6. اختبار الفرضية الفرعية الثانية

لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين الأسباب الاجتماعية واستقرار المجتمع من خلال معامل الارتباط بيرسون البالغ 0.579 بين الأسباب الاجتماعية والمتغير التابع نلمس اتجاه العلاقة الإيجابي. أما عن معنوية العلاقة الارتباطية بين المتغيرين الأسباب الاجتماعية واستقرار المجتمع وبما أن قيمة f -test ومن خلال مخرجات SPSS فقد دلت قيمة f -test المحسوبة 62.05 % مع قيمة sig التي بلغت 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05 وهذا ما يؤكد معنوية العلاقة بين المتغير المستقل و المتغير التابع لنؤكد على رفض الفرضية H_0 وقبول فرضية وجود علاقة بين ارتباطية ذات دلالة احصائية بين الأسباب الاجتماعية واستقرار المجتمع. كما دلت نتائج المعالجة الإحصائية بأن 62.50% المعبرة عن قيمة $R^2 = 0.625$ بأن الأسباب الاجتماعية للهجرة غير شرعية للجامعيين تؤثر على درجة استقرار المجتمع. وكلما زادت هذه الأسباب بوحدة واحدة كلما ادى ذلك إلى زيادة في درجة استقرار المجتمع وهو ما عبرت

ولقياس قوة العلاقة تم استخدام معامل بيرسون الذي بلغ 0.717 ليدل على تلازم العلاقة بين المتغيرين بالإيجاب فكلما تم التركيز على تحسين الأسباب السلبية التي تؤدي للهجرة الجامعيين غير الشرعية كلما عرف المجتمع استقرارا في جميع المجالات أما عن معنوية العلاقة فقد دلت قيمة f المحسوبة والتي بلغت 149.29 وقيمة sig المصاحبة لها هي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية وتحل محلها الفرضية البديلة التي تثبت العلاقة بين المتغيرين كما دلت قيمة معامل التحديد R والمقدرة ب 65.07 المائت بأن اسباب الهجرة غير الشرعية للجامعيين تؤثر على استقرار المجتمع. أما عن قيمة التأثير فيفحص معامل الإنحدار وقيمة T المحسوبة والتي بلغت 9.66 وكانت قيمة $sig = 0.000$ وهي أقل من 0.05 وهذا يدل على أنه كلما زادت أسباب الهجرة الغير شرعية بوحدة واحدة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في درجة استقرار المجتمع بقيمة 0.613 وحدة وهي مقبولة احصائيا تدل على اهمية معالجة أسباب الهجرة غير شرعية للجامعيين في استقرار المجتمع

7.6. اختبار الفرضية الفرعية الأولى

لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين الأسباب الاقتصادية واستقرار المجتمع في محاولة لقياس شدة الارتباط بلغ معامل بيرسون 0.618 ليدل على أن العلاقة بين المتغيرين ايجابية. ومن خلال نتائج حساب قيمة الاختبار f -test التي تشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين والتي بلغت 85.15 وكانت قيمة sig المصاحبة لها أقل من 0.05 وهذا يعني أن العلاقة بين الأسباب الاقتصادية واستقرار

عنه قيمة $B = 0.751$ والتي توضح قيمة التأثير الإيجابي وبفحص T-test وهي دالة احصائيا لأن قيمة sig المصاحبة لها هي أقل من 0.05.

9.6 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين الاسباب السياسية واستقرار المجتمع لقياس اتجاه العلاقة وقوتها بين الاسباب السياسية واستقرار المجتمع بلغ معامل الارتباط 0.723 وهي قيمة كافية والعلاقة قوية لتؤكد على أهمية البعد السياسي في تحقيق استقرار المجتمع. ومن خلال المخرجات الفحصية بلغت قيمة f-test 134.8 وبلغت قيمة sig المرافقة لها أقل من 0.05 وهذا ما يشير إلى معنوية العلاقة مع وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الاسباب السياسية واستقرار المجتمع. وفي تفسير قيمة معامل التحديد المقدرة بـ $R^2 = 0.752$ نستدل إلى أن 75.20% في تحقيق استقرار المجتمع تساهم بها الأسباب السياسية. ولقياس شدة التأثير بلغت قيمة T المحسوبة بلغت 22.05 وهي دالة احصائيا خاصة وأن قيمة sig=0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة ويمكن تفسير قيمة معامل الإنحدار 0.531 وهذا يدل على أنه كلما كانت الأسباب الدافعة للهجرة غير شرعية للجامعيين هي أسباب سياسية كلما أثر ذلك على استقرار المجتمع.

7. خاتمة:

ختاما يسعى هذا البحث إلى تعميق فهمنا للطبيعة المعقدة والمتعددة الأوجه للهجرة غير الشرعية. وتبسيط الضوء على أسبابها الجذرية وعواقبها واستجاباتها المحتملة على مستوى السياسات التنفيذية للدولة. وقد كشفت الأبعاد العوامل المترابطة التي تتطلب حلولاً دقيقة

لإثراء الإجهادات العلمية الفعالة والإنسانية تركز على الأسباب الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي إلى التحديات الإجتماعية التي تعبر عن قيمة الفرد في بيئته. لنتعمق في هاته الدراسة في العوامل العديدة التي تدفع المقبلين على التخرج إلى الهجرة غير الشرعية، مما يؤكد على أهمية إدراك التحديات والآثار المحتملة على حد سواء من حيث الاندماج الاجتماعي والتميز والتصورات العامة، مما يسלט الضوء على الحاجة إلى حملات توعية وإصلاحية تخاطب فكر المتخرجين وتعالج واقعهم بما يوازي طموحاتهم. لتؤكد نتائج المعالجة الإحصائية على التأثيرات التالية:

أسباب الهجرة غير الشرعية لخريجي الجامعات
0.613

الأسباب الاقتصادية 0.754

توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين الاسباب الاقتصادية واستقرار المجتمع

الأسباب الاجتماعية 0.648

توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين الاسباب الاجتماعية واستقرار المجتمع

الأسباب السياسية 0.531

توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين الاسباب السياسية واستقرار المجتمع

استقرار المجتمع الجزائري

هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين أسباب هجرة غير الشرعية للجامعيين واستقرار المجتمع الجزائري

8. التوصيات

سوف نورد مجموعة من التوصيات التي تساعد الشباب الجامعي والمجتمع بتحقيق التوافق

- 3-Javaid, M. M. (2024). Socio-Economic Factors Shaping Illegal Migration from India to Europe. *International Journal For Research*, Issue3, Volume12
- 4-Roupakias Stelios & Michael Chletsos . (2020) Immigration and far-right voting evidence from *Volume 65 Greece*
- 5-السنجري، بشرى داود السبع، (2020)، علاقة القنوات التلفزيونية الفضائية العراقية بتنمية ثقافة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجامعية في العراق-دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة بغداد ،مجلة لارك للفلسفة واللسانيات و العلوم الإجتماعية، المجلد3:العدد 38.العراق.
- 6-الأمن المجتمعي في الإسلام —رؤية سياسية، تاريخ الزيارة 2024/5/13 عل موقع بصائر <https://basaer-online.com/2011>
- 7-مخازني، فتيحة، (2016)، العوامل المؤثرة في الهجرة غير الشرعية ،رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر2، الجزائر.

الوجودي من خلال زيادة حب الوطن وتنميته والشعور بالإنتماء وهي:
 -فتح مجال الهجرة الشرعية وفقا لما يحقق آمال وتطلعات الشباب الراغب ولكن في إطار قوانين تضمن الحرية والحقوق الخاصة بهم وببلادهم
 -دعم بعض الإجراءات التي تساعد على منح التأشيرات للشباب الجامعي
 -توسيع جهود ونشاطات السلطات الأمنية والتعاون مع الجهات القضائية لمواجهة عصابات الإتجار بالبشر في إطار الجريمة المنظمة
 -سن قوانين ردعية تحد من عملية الإتجار بالأفراد الراغبين في الهجرة غير الشرعية باعتباره سلوكا جرمي هدفه تحقيق الربح عند رؤسائه.
 -تحسين الأوضاع اغتماعية والإقتصادية والصحية لهاته الفئة ودعمهم لتحسين أوضاعهم وتحقيق الإستقرار لهم وللمجتمع.
 -تدعيم ثقافة الإستقرار في جميع مؤسسات الدولة وتنمية الوعي الفردي والمجتمعي بأهمية المحافظة على الإستقرار المجتمعي لأنها إستقرار وطني بعقد ندوات ومؤتمرات ينشطها متخصصين في أمور الدين والمجتمع.

قائمة المراجع:

- 1-عبد الله ، عماد محمد، (2020). الإستقرار المجتمعي مفهومه - مقوماته، دور المقاصد في تحقيقه. أصول الفقه .
- 2-Capoani.Chabert. (2023). Understanding the Relationship Between Immigration and Innovoatin: A Systematic Review and Meta-Analysis. *Journal of Economics,Race,Policy*